مآخذ ابن الطراوة على كتاب سيبويه
في بعض القضايا النحوية والصرفية والأسلوب
(دراسة نحوية تحليلية)

إعداد
الدكتور / عبد الفتاح فرح ضو أحمد
جامعة سلمان بن عبد العزيز بالخرج

المقدمة

لم يسلم كتاب سيبويه في النحو – كغيره من الكتب الرائدة – من سهام النقد والاعتراض من العلماء الأوائل فضلاً عن الأواخر في منهجه، بل في أسلوبه أيضاً. وهم كثر، منهم أبو العباس المبرد في (الرد على سيبويه)[١]، وبرغم أن الكتاب لم يصلنا نصه، فقد وصلتنا اقتباسات كثيرة منه في كتب متأخرة تكفي لتكوين فكرة عنه، ومنهم أيضاً الفخر الرازي ت٦٠٦هـ في تفسيره الكبير[٢]، والزجاج ت٣١١هـ[٣]، وابن الطراوة ت٥٢٨هـ[٤]، ومن المحدثين، الدكتور عبد الفتاح إسماعيل الشلبي" في كتابيه أبو علي الفارسي ورسم المصحف"[٥]، والدكتور أحمد مكي الأنصاري في جميع كتبه وأبحاثه عدا كتابه "أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة"[٦].

ومع أن مهاجمي كتاب سيبويه كثر؛ إلاّ أننا نركز في بحثنا هذا على مآخذ ابن الطراوة على كتاب سيبويه ، وهدفنا من ذلك الوقوف على بعض هذه المآخذ و تتبُّعها وبيان ما كان منها صحيحاً، وما كان سقيماً.

---

(١) انظر البحث الغوي عند العرب د/ أحمد مختار عمر، القاهرة ، عالم الكتب ٢٠١٠م ص١٢٤وذكر في هامشه أن ابن جني ذكر أن المبرد سماه (مسائل الغلط).

(٢) انظر: منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم، د. سليمان خاطر، مكتبة الرشد، ٢٠٠٨م، ص٢٥١.

(٣) انظر: نشأة النحو وتأريخ أشهر النحاة، للشيخ محمد الطنطاوي، مكتبة الرشد، ١٤٣٣هـ، ص٧٤.

(٤) ستأتي ترجمته لاحقاً عند الحديث عن منهجه ونقده.

(٥) انظر: منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم، ص٢٥٤.

(٦) المرجع السابق، ص٢٥٤، وقد هاجمه في كتابه "سيبويه والقراءات، و"نظرية النحو القرآني".

وقد يسأل سائل، لِمَ التركيز على نقد ابن الطراوة ؟، وقد أطلق غيره سهام نقدهم على الكتاب، ولم يسلم باب من أبوابه من نقد، أو تصويب، أو تخطئة، فقد نقده أبو العباس المبرد في مائة وأربع وثلاثين مسألة[١]، فكان هو الأولى بالتتبع والملاحقة؛ لأنه كان بصريا من ذات مدرسة سيبويه النحوية، بل زعيم الطبقة السابعة من نحاة البصرة فذاك أمر يدعو للعجب، وقد كُفينا في الردِّ على المبرد بما سطره ابن ولاّد ت٣٣٢هـ[٢]في كتابه الانتصار، وقد ردّ على المبرد في مائة وثلاثين مسألة ووافقه في مسألتين فقط[٣]، كما كان ابن جني قد ذكر في الخصائص أن من الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس تتبع فيه كلام سيبويه، وسماه مسائل الغلط، وذكر أن أبا العباس كان يعتذر ويقول: هذا شيء كنا رأيناه في أيام الحداثة، فأما الآن فلا[٤]. ويقول الدكتور خاطر: ومع ذلك بقي من نقد المبرد لسيبويه أربع وثلاثون مسألة في كتابه المقتضب وخمس مسائل في كتابه الكامل[٥].

حتى هذه المسائل المتبقية يبدو لي أن ردَّ ابن ولاّد في الانتصار قد أتى عليها، فقد ردّ عليه في اثنتين وثلاثين ووافقه في اثنتين من ما مجموعه أربع

(١) البحث اللغوي عند العرب مرجع سابق ص١٢٥ وقد ذكر غيره أن عدد مسائل التتبع اثنتان وثلاثون كما سيأتي لاحقا .
(٢) هو أبو العباس أحمد بن محمد التميمي سمع من الزجاج وعاصر النحاس له كتاب الانتصار لسيبويه توفي سنة ٣٣٢هـ، نشأة النحو١٣٦
(٣) انظر منهج سيبويه لخاطر، ٢٥١وهذا على فرضية أن عدد مسائل التتبع اثنتان وثلاثون خلافا لأحمد مختار عمر.
(٤) الخصائص لابن جني: ٢٠٦/١، ٢٨٧/٣.
(٥) منهج سيبويه، خاطر، ص٢٥٢.

وثلاثون مسألة على أعلى تقدير، إذن فالأمر لا يحتاج منّا إلى عود عليه، فقد كفى ابن ولاّد وشفى.

أما الفخر الرازي فكان أمره سوء فهم لتوجيهات سيبويه لبعض القراءات القرآنية، وقد تولى الردَّ عليه في ذلك أبو حيان في بحره المحيط رداً شافياً مطوّلاً يمكن الرجوع إليه(١).

أما ابن الطراوة(٢)، فلم يكن نقده لكتاب سيبويه خاصة، وإنما كانت سهام نقده تنوش المذهب البصري بعامة، فقد وقف موقفاً ناقداً للمذهب البصري بالكلية، وركّز على سيبويه بزعم أنه رائد المدرسة البصرية وإمامها ومبعج نحوها، فلم يعتبر كلامه مُنزّلاً؛ لذا هاجمه في كثير من المسائل سنعرض لبعضها في ثنايا هذا البحث.

ونقد ابن الطراوة لكتاب سيبويه لم يكن على حق في معظمه، فكثير من آرائه رُدّ عليها، ونقده لكتاب سيبويه يختلف عن نقد سابقيه، فنقده جاء في مضمارين، أولهما: بعض القضايا النحوية والصرفية، وثانيهما: الأسلوب. وهذا الجديد الذي جعلنا نعيد قراءة ما سطره ابن الطراوة نقداً لسيبويه، وقد جاءت قراءتنا في مقدمة وثلاثة مباحث ، وخاتمة.

المبحث الأول: سيبويه وكتابه "الكتاب".

المبحث الثاني: ما أخذه ابن الطراوة على كتاب سيبويه في بعض القضايا النحوية والصرفية .

المبحث الثالث: ما أخذه ابن الطراوة على سيبويه في أسلوب الكتاب.

---

(١) البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، ٣/٤٧٦-٤٧٧، مكتبة النصر الحديثة، الرياض، السعودية، ومفاتح الغيب، تفسير الرازي، المطبعة البهية المصرية، ١٩٣٨م، ٣/٥٩٠.

(٢) سيأتي التعريف به لاحقا .

المبحث الأول

سيبويه وكتابه الكتاب

"سيبويه هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، مولى بني الحارث، وهو فارسي الأصل، ولقب بسيبويه "رائحة التفاح" (بالغة الفارسية) ؛لأن أمه كانت ترقصه بذلك في صغره، ولد بالبيضاء "بلد بفارس"، ونشأ بالبصرة، ورغب في تعلم الحديث والفقه، إلى أن لحقه التأنيب ذات يوم بشأن حديث شريف من شيخه حماد البصري"(١)، قال ابن هشام الأنصاري في كتابه المغني: "وذلك أنه جاء إلى حماد بن سلمة لكتابة الحديث، فاستملى منه قوله صلى الله عليه وسلم: «ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء»، فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء، فصاح حماد: لحنت يا سيبويه، إنما هذا استثناء، فقال سيبويه: والله لأطلبنّ علماً لا يلحنني معه أحد، ثم مضى ولزم الخليل وغيره"(٢).

وهناك روايات وقصص أخرى لبداية تعلمه النحو، لا نود الخوض فيها، لأنها لا تمثل قضية يُركّز عليها، وقد عُرف سيبويه بلقبه، فأصبح أشهر من الشمس، ولم يلقب أحد بهذا اللقب قبله بحسب علمي، وقد أصبح هذا اللقب من بعده رمزاً يشار به إلى كل من تبحر في علوم العربية، ونبغ فيها، وعرف دقائقها، وصار خبيراً بأسرارها، ومتصرفاً في مسائلها، لا تخفى عليه منها خافية.

---

(١) نشأة النحو وتأريخ أشهر النحاة: ٥٧.(سنعرف بحماد عند التعريف بشيوخ سيبويه لاحقا)

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٣١هـ، ، مبحث "ليس"، ٣٢٤/١.

ضُرب بسيبويه المثل في علوم العربية، فغطى اسمه على أسماء العلماء الذين سبقوه في النحو وعلوم العربية، فأصبح المثل الأعلى في مجاله، فكان أعلم أهل عصره وزمانه في علوم العربية وبخاصة النحو منها.

وأشهر شيوخه حماد بن سلمة[١]، والأخفش الأكبر[٢]، ويعقوب بن اسحق[٣]، وعيسى بن عمر[٤]، ويونس بن حبيب[٥]، وأخيراً الخليل بن أحمد[٦]، وهو الذي اعتمد عليه كثيراً فيما كتب، وفيما قعَّد.

أما تلاميذه فأشهرهم الأخفش الأوسط[٧]، وقطرب[٨]، و مما سبق نجد أن كثرة شيوخه لا تقارن بقلة تلاميذه، ويبدو لي أن ذلك لكونه مات مبكراً، فلم

(١) هو حماد بن مسلمة بن دينار، إمام الحديث، ذكره السيرافي في نحاة البصرة، ت١٦٧هـ، بغية الوعاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، ٥٤٨/١.

(٢) هو عبد الحميد أبو الخطاب، كان إماماً في اللغة، أخذ عنه سيبويه والكسائي، بغية الوعاة: ٧٤/٢.

(٣) يعقوب بن اسحاق بن زيد الحضرمي، أعلم الناس بالعربية والقراءات في زمانه، ت٢٠٥هـ، بغية الوعاة: ٣٤٨/٢.

(٤) هو مولى خالد بن الوليد، أخذ عن ابن أبي اسحاق، ت١٤٩÷ـ، صنف الإكمال والجامع، بغية الوعاة: ٢٣٧/٢، طبقات النحويين، للزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ص٤٠.

(٥) هو أبو عبد الرحمن الضبي، أخذ عن أبي عمرو، روى عنه سيبويه، ت٢١٥هـ، بغية الوعاة: ٥٩٠/١.

(٦) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، صاحب العربية والعروض، مؤلف كتاب العين، ت١٧٠هـ، بغية الوعاة: ٥٥٧/٧، الطبقات، ص٥١.

(٧) هو سعيد بن مسعدة، أخذ عن سيبويه، وهو أحفظ من أخذ عنه، ت٢١٥هـ، البغية: ٥٩٠/١.

(٨) هو محمد بن المستنير أبو علي، لازم سيبويه، صاحب المثلث، ت٢٠٦هـ، بغية الوعاة: ٢٤٢/١.

يجلس للتدريس طويلاً حتى يُكوِّن حلقة من التلاميذ والدارسين على يديه، ولكن فقد تتلمذ على كتابه جمع غفير من العلماء، وأصبح كتابه بمثابة حلقة بحث متنقلة في الحِلق والمجالس. وبرغم شهرة سيبويه لم يذكر أحد تأريخ ولادته ، ولا وفاته بالتحديد، وإجمالا يمكن أن يقال" أنه ولد في النصف الأول من القرن الثاني الهجري وتوفي عام ١٨٠ أو١٨٨هـ ولم يتجاوز الأربعين من عمره"(١)

ذكرنا أن سيبويه قد برع في النحو بخاصة، حتى بزَّ أقرانه، فاحتفى به علماء البصرة التي صار إمامها من غير مدافع، وأخرج للناس كتابه أعجوبة الدهر الذي أكسبه فخار الأبد، فإنه شاهد صدق على علو كعبه في هذا الفن.

عظُم شأن كتاب سيبويه في عصره بعامة، وفي البصرة قاعدة العلم وقتها بخاصة، حتى صار علماً بالغلبة، فكان إذا قيل في البصرة: فلان يقرأ الكتاب انصرف الذهن تماماً إلى كتاب سيبويه، فقد كان هذا الكتاب بحق أعجوبة الدهر الخالدة، فقد قال المازني في حقه: "من أراد أن يصنف كتاباً واسعاً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي"(٢).

فكتاب هذا مقامه دعونا ننظر في خصائصه، فقد جمعه صاحبه على نسق لم يسبق إليه، جمع فيه ما تفرق من أقوال من تقدمه من العلماء، كالأخفش، والخليل، ويونس بن حبيب وغيرهم، وأكثرهم نقلاً عنه كان الخليل، فقد كان الكتاب سجلاً لآراء الخليل في النحو، ولذا كثيراً ما يقول:

(١) البحث اللغوي عند العرب دكتور أحمد مختارعمرص١٢٣.
(٢) نشأة النحو مرجع سابق: ٧٢.

سألت الخليل[١]، وإذا أضمر وقال مثلاً : سألته[٢]، أو: قال[٣] – أو أنشدنا[٤]، إنما يعني بذلك الخليل بن أحمد.

وكان إذا اختلفت آراء العلماء فإنه يحكيها، ويوازن بينها، ثم يحكم بالترجيح، فقد قال في باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات قال: "وسألت الخليل عن القاضي في النداء، فقال: أختار يا قاضي؛ لأنه ليس بمنون، كما اختار هذا القاضي، وأما يونس فقال: يا قاض، وقول يونس أقوى لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كان في النداء أجدر"[٥]. أرأيت كيف حكى، ثم وازن ، ثم حكم؟.

ومع ذلك لم يكن جماعاً لآراء السابقين فحسب، فقد ضم إلى أقوال هؤلاء العلماء ما استخرجه بنفسه من القواعد اعتماداً على سماعه من العرب الخُلّص، قال: "سمعت العرب الفصحاء يقولون: انطلقت الصيف"[٦]، وغير ذلك من الأمثلة التي حفل بها كتابه، وقد كانت له شخصية قوية ظهرت في أسلوب كتابه، وذلك بابتداع بعض القواعد، وترتيب الكتاب وتبويبه على نحو غير مسبوق، وكذا في حسن التعليل، وجودة الترجيح عند الخلاف،

(١) الكتاب: ٢٤٠/٣، لسيبويه، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م.
(٢) الكتاب: ٢٤٠/٣، ٣٩١/٢.
(٣)مقدمة الكتاب١٨/١.
(٤) مقدمة الكتاب: ١٨/١
(٥) الكتاب: ٢٩٨/٤.
(٦) الكتاب: ٤٤/١.

واستخراج الفروع من القياس الذي امتلأ به الكتاب، فكان كثيراً ما يقول: "وعلى هذا فقس"(١).

ولما كان كتاب سيبويه جمعاً من أقوال السابقين، في ترتيب جديد فريد، فقد جاء في ثوب جامع لمناحي الفن، و جاء شاملاً لكل ما يحتاج إليه طالب العلم.

والناظر بدقة في الكتاب يجد أنه قد جاء على غير المألوف في كتبنا المتداولة بين أيدينا، ففيه شيء من الإسراف في عناوين الأبواب، إسرافاً جاوز الحد. مع غموض لا يستبين من أول وهلة، ومثال ذلك باب البدل، فقد قال في عنوانه: "هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر سيعمل فيه كما عمل في الأول (٢).، "هذا باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول ويجري على الاسم كما يجري أجمعون على الاسم، وينصب بالفعل لأنه مفعول"(٣)، فهل رأيت هذا الإسراف؟، وهل أحسست بذاك الغموض الذي عنيناه؟، ولكن يبدو أن ذلك ديدن المرحلة، فضلاً عن كونه باكورة إنتاج صاحبه، وباكورة حقله في صورة علمية مرتبة.

ومع كُلِّ ما ذكرنا فقد عظُم شأن هذا الكتاب، وتبوأ عند القدماء مكانة لم يصل إليها كتاب مؤلف، وهذا ما يؤكده الجاحظ في قوله: "أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك، ففكرت في شيء أهديه إليه، فلم أجد أشرف من كتاب سيبويه، وقلت له: أردت أن أهدي إليك شيئاً، ففكرت، فإذا كل شيء عندك،

(١) الكتاب: ٢٣/٤.
(٢) الكتاب: ٢٠٤/١
(٣) الكتاب:٢١١/١.

فلم أر أشرف من هذا الكتاب، وهذا كتاب سيبويه اشتريته من ميراث الفراء، فقال: والله ما أهديت لي شيئاً أحب إليّ منه"[١].

وقبل ذلك قال محمد بن سلام الجمحي: "كان سيبويه النحوي غاية الخلق، وكتابه في النحو هو الإمام فيه"[٢]،وقد ذاع صيت هذا الكتاب حتى سماه الناس "قرآن النحو"، فقد قال أبو الطيب: "هو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل، وألف كتابه الذي سماه الناس قرآن النحو"[٣]، وكانوا يرونه صعب المرتقى، لذا كان المبرد يقول لكل من أراد أن يقرأ الكتاب: "هل ركبت البحر؟!"[٤]، ويذكر ياقوت الحموي في معجم الأدباء من قول صاعد بن أحمد الجياني الأندلسي: "لا أعرف كتاباً ألف في علم من العلوم قديمها وحديثها فاشتمل على جميع ذلك العلم، وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب: أحدها: المجسطي لبطليموس في علم هيئة الأفلاك، والثاني: كتاب أرسطاطاليس في علم المنطق، والثالث: كتاب سيبويه النحوي البصري، فإن كل واحد من هذه الكتب، لم يشذ عنه من أصول فنه شيء إلا ما لا خطر له"[٥].

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابن الأنباري، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، بغداد، ط١، بدون تاريخ، ص٧٣.
(٢) نزهة الألباء، ص٧٤.
(٣) انظر: مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة النهضة بمصر، بدون تاريخ، ص٦٥.
(٤) بغية الوعاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م، ٦٠/١.
(٥) معجم الأدباء لياقوت الحموي، دار المأمون، بيروت، ١١٧/١٦.

ولم يكن اهتمام المغاربة والأندلسيين بالكتاب أقل من اهتمام أهل المشرق به، بل يرى أبو حيان أنهم أكثر اعتناء به، وقياساً عليه، ودرساً له، كما يرى أن قراءة الكتاب ضرورية لكل من يريد الخوض في علم التفسير، فيقول عن أهل الأندلس والمغرب: "... ومما برعوا فيه علم الكتاب، الذي انفردوا بإقرائه منذ أعصار، دون غيرهم من ذوي الألباب، أثروا كنوزه، وفكوا رموزه، وقربوا قواصيه، وراضوا عاصيه، وفتحوا مغلقه، وأوضحوا مشكله، وأنهجوا شعابه، وذلّلوا صعابه، فالكتاب هو المرقاة إلى فهم الكتاب؛ إذ هو المطلع على علم الإعراب، والمبدئ من معالمه ما درس، والمنطق من لسانه ما خرس، والمحيي من رفاته ما رمس، والراد من نظائره ما طمس، فجدير بمن تاقت نفسه إلى علم التفسير، وترقت إلى التحقيق فيه والتحرير، أن يعكف على كتاب سيبويه، فهو في هذا الفن المعول عليه، والمستند في حل المشكلات إليه"[(١)].

وإذا كان هذا هو رأي الأقدمين في الكتاب وصاحبه، فإن رأي المنصفين من المعاصرين لا يختلف عن ذلك، فقد واصلوا الثناء على الكتاب وصاحبه، ومن ذلك ما قاله شوقي ضيف: "وبهذا الحس المرهف، وما سنده من ملكات عقلية باهرة، رسم سيبويه أصول العربية، وصاغ لها قوانينها الإعرابية والصرفية[(٢)]، ويقول الدكتور أحمد أحمد البدوي: "قد تحول ما ذكره من قواعد النحو والصرف إلى ما يشبه نجوماً قطبية ظل النحاة بعده إلى اليوم يهتدون بأضوائها"[(٣)]، ووصفه الأستاذ حسن عون بالموسوعة، فقال:

(١) البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي مرجع سابق: ٣/١.
(٢) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف، مطابع دار المعارف ، مصر : ص٦١.
(٣) سيبويه حياته وكتابه، د. أحمد أحمد البدوي، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٦٠م،

"فالكتاب ليس إلا صورة من الموسوعة العربية الضخمة التي تضم بين مجلداتها كثيراً من الآثار اللغوية والدينية والعلمية والأدبية"[1]. وأجود ما كُتب عن كتاب سيبويه ما سطره الشيخ العلامة الفاضل عبد الخالق عضيمة؛ إذ يقول: "وترك سيبويه للعلماء كتابه فأقبلوا على دراسته وروايته وشرحه واستظهاره إقبالاً منقطع النظير، حتى بلغ الأمر بمن كان يحفظه أنه كان يختمه كل خمسة عشر يوماً.

وما زال كتاب سيبويه – على كثرة ما أُلف بعده، من كتب النحو – هو المورد العذب، لم تتغير بهجته، ولم تخلق جدته، وما ذهب ماؤه، ولا خمد سناؤه، فهو كالدوحة اليانعة وغيره أغصان لها وفروع، وكالنهر المتدفق يغذي فروعه وجداوله.

ومن المؤسف حقاً أن يجعل النحويون ما في كتاب سيبويه حقاً مشاعاً، ومنهلاً عاماً، يحق لهم أن يأخذوا منه دون تصريح بذلك أو الإشارة إليه، ولو ألزم النحويون أنفسهم أن يصرحوا بما أخذوه من كتاب سيبويه لتردد اسمه في كل مسألة عرضوا لها.

وسيبقى كتاب سيبويه عملاً صالحاً وذكراً باقياً ومناراً هادياً ما بقي نحو يدرس على وجه الأرض، وستظل دراسة الجانب الإعرابي من القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب، شعره ونثره مرتبطة بكتاب سيبويه، ومرتكزة عليه.

فرحمك الله – أبا بشر – رحمة واسعة وجعل الجنة مثواك

ط١، ص٣٨-٣٩.

(١) اللغة والنحو للأستاذ حسن عون ص٥نقلا عن الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي، جامعة الكويت ، ط١ ،١٩٧٤م ص١٩

فإنْ نَحنُ أثنينا عليك بصَالحٍ
فأنتَ كما نُثْني وفوقَ الذي نُثْني"[1]
وإنْ جَرتِ الألفاظُ منّا بمدْحةٍ
لغيرك (نحوياً) فأنتَ الذي نَعْنِي.

ويقول في موضع آخر:

"تقرأ كتاب سيبويه فيأخذك البهر، ويتملكك الإعجاب، حينما تراه يستعرض أبنية العربية بناءً بناءً، فيذكر أن هذا البناء قد جاءت عليه الأسماء والصفات، وأن ذلك البناء أهملته العرب فلم تتكلم على نهجه"[2].

ويقول الدكتور سليمان يوسف خاطر: "وثناء المحدثين على الكتاب وصاحبه كثير جداً، بل يكاد كل من وقف على الكتاب من أهل الاختصاص، يبالغ في الثناء والإطراء للكتاب وصاحبه، كما أن بعض الباحثين تخصصوا في الكتاب، ويكادون يقصرون بحوثهم عليه، كالشيخ العلامة محمد عبد الخالق عضيمة، والدكتورة الفاضلة خديجة الحديثي وغيرهما، على أن هناك من المحدثين من حاول اتخاذ نقد سيبويه واتهامه بما لا علم له به، مركباً إلى البروز والشهرة، وادعاء نوع من البطولة

(١) فهارس كتاب سيبويه ودراسة له، للشيخ العلامة/ محمد عبد الخالق عضيمة، ص٢٦-٢٧، ط١، مطبعة السعادة بمصر، القاهرة، ١٩٧٥م، والبيتان لأبي نواس في مدح الأمين مع تعديل من الشيخ كما يبدو، انظر ديوانه، ص٤١٥، بتحقيق أحمد عبد المجيد الغزالي، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
(٢) المرجع السابق، ص٧-٨.

والعبقرية الزائفة، كما فعل الدكتور أحمد مكي الأنصاري في جميع بحوثه، عدا كتابه القيم "أبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو"(١).

وعلى كُلٍّ يبدو من بعد هذا السرد أن النقد الذي وُجه لسيبويه في كتابه الكتاب كان في الأيام الأولى لظهور الكتاب في المشرق العربي، وفي إطار الفهم والمدارسة لما في الكتاب، فكان هناك أخذ ورد، ثم هدأ كل شيء واستقر الأمر على عد الكتاب المرجع الأول لعلوم العربية، ووجد صاحبه من الإجلال والثناء ما يليق بمثله.

ثم حصل للمغاربة وأهل الأندلس في أول عهدهم بالكتاب ما حصل لأهل المشرق، فأبدوا حوله بعض الملاحظات العلمية، وألفت بعض الكتب في ذلك، ومن أولئك ابن الطراوة الأندلسي، والذي سنعمد إلى ما أخذه على الكتاب وصاحبه في المبحثين القادمين بإذن الله.

(١) منهج سيبويه، مرجع سابق، ص١٢١.

المبحث الثاني

ما أخذه ابن الطراوة على كتاب سيبويه في بعض القضايا النحوية والصرفية

"ابن الطراوة هو أبو الحسن، سليمان بن محمد السبتي النحوي، من أهل مالقة بالأندلس، ولد عام ٤٣٨هـ، وهو إمام عالم، وأديب ماهر، أخذ عن الأعلم كتاب سيبويه، وابن السراج، روى عنه القاضي عياض، من أبرز تلاميذه السهيلي، له مصنفات منها "الإفصاح والمقدمات إلى كتاب سيبويه"[١]

وهو من أوائل الأندلسيين الذين كتبوا في النحو كتابات متخصصة، تقوم على فقه أسراره، وكشف غوامضه، وفي كتاباته هذه برزت آراؤه النحوية والصرفية، والتي عكف على جمعها من السماع والقياس، وكثرت مخالفته فيها لجمهور النحاة بشكل عام، ولسيبويه النحوي البصري بشكل خاص. وقد أوتي هذا الرجل من القدرات ما جعله موئلاً لطلاب العلم يسيرون بسيره ويهتدون بهديه، وقد امتازت آراؤه بالجدة والاستقلالية في الرأي، كان يأبى على نفسه التقليد، وكان يحرص على حرية التفكير، ومن هنا ذاع صيت الرجل بين الناس، وكثر تلاميذه ومريدوه. أما آثاره، فقد ذهبت فيما ذهب من تراث العربية والإسلام، ومنها:

١- المقدمات إلى كتاب سيبويه[٢].

٢- شرح المقتدى[٣].

---

(١)انظر ترجمته في البلغة في تاريخ أئمة اللغة، للفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري: ٩١، دمشق، ١٣٩٢م.

(٢) انظر كشف الظنون لحاجي خليفة، طبعة اسطانبول: ٣٩٩/١.

(٣) انظر الفهرس لابن خير، منشورات المكتب التجاري، بيروت، ٣١٩.

٣- مقالة في الاسم والمسمّى[١].

٤- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح[٢].

وكل هذه الكتب أخنى عليها الذي أخنى على لبد، ولم يبق منها سوى الإفصاح الذي قام بتحقيقه الدكتور محمد إبراهيم البنا.

وفي كتبه التي ذكرت قد بث آراءه، ونشر أفكاره، ولكن عدم وصول تلك الكتب إلينا حجب عنا كثيرا من الآراء والأفكار، وبخاصة تلك الآراء التي خالف فيها سيبويه، أو تلك التي انتقد فيها أسلوبه في الكتاب أو بعض ألحكام والقضايا، فجلّ ذلك كان في سفره (المقدمات إلى كتاب سيبويه)، وهو واحد من مؤلفاته التي لم ننعم برؤيتها، ولم نسعد بتقليب صفحاتها، والاستفادة مما ورد فيها من أفكار وآراء.

ولكن مع ذلك فقد قمت بتجميع بعض الآراء التي خالف فيها سيبويه وهي مبثوثة في كتب شتى، سنحاول في هذا المبحث ترتيبها والتعليق عليها وهي جمع انتقاء لا استقصاء.

(١) انظر بغية الوعاة للسيوطي، تحقق محمد الفضل إبراهيم، طبعة عيسى الحلبي: ٦٠٢/١.

(٢) مكتبة الأسكوريال، مخطوط، رقم ١٨٣٠.

أولا النحو:

١- النكرة والمعرفة:

النكرة: الاسم الموضوع على أن يكون شائعاً في جنسه، والمعرفة: الاسم الموضوع على أن يخص واحداً من جنسه، ووقع خلاف في أيهما الأصل، وأيهما الفرع.

فالجمهور يرى أن النكرة هي الأصل، والمعرفة فرع عنها، وهو مذهب سيبويه(١)، بينما يرى الكوفيون أن المعرفة هي الأصل، والنكرة طارئة عليها، وهو مذهب ابن الطراوة(٢)، وقال الكوفيون: من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات، ومنها ما التعريف فيه قبل التنكير، نحو: مررت بزيد، وزيدٍ آخر، وما التنكير فيه قبل التعريف، وهذا التقسيم عندهم قالوا: يبطل مذهب سيبويه(٣) .

ومن التعريف الذي افتتحنا به المسألة نرى أن الصواب ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، فالشيوع في الجنس سابق لا محالة للتخصيص، فكلمة (كتاب) في أصلها تصلح لكل كتاب، وهي شائعة في جنسها، ولكن عندما عُرِّفت أصبحت تخص واحداً من جنسها، وهو تقييد بعد إطلاق. أما قولهم: من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات، فأقول :التعريف في الضمير لأنك

(١) انظر: الكتاب: ٢٤١/٣، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣م.

(٢) همع الهوامع: ٥٥/١، للسيوطي، تحقيق د. عبد العال مكرم، ١٩٨٠م، وطبعة القاهرة، ١٣٢٧هـ.

(٣) ارتشاف الضرب: ٩٠٧/٢، لأبي حيان الأندلسي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م، تحقيق د. رجب عثمان، ود. رمضان عبد التواب.

إنما تضمر اسماً في نفسك بعدما تعلم أن من تحدث قد عَرف من تعني، أو ما تعني، وأنت تريد شيئاً بعينه قد حددته سلفاً.

وأما قولهم: وما التعريف فيه قبل التنكير نحو: مررتُ بزيدٍ وزيدٍ آخر، فالجالب للتنكير هو تنوين التنكير المشفوع بالوصف لنكرة دلالة على إبهام كلمة (زيد) الثانية.

٢- وصف المعرفة بالنكرة:

معلوم أن النعت: تابع مقصود بالاستئناف وصفاً أو تأويلاً[١]، وينبغي أن يوافق متبوعه في التنكير والتعريف إذا لم يكن قُطع، وهو مذهب سيبويه[٢] وجمهور البصريين، وزعم ابن الطراوة[٣] أنه يجوز وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف بها خاصاً بالموصوف، وجعل من ذلك:

وفي أنيابها السُّمُّ ناقعُ[٤]

وقال: ناقع صفة للسم، وقد خالف بذلك سيبويه؛ إذ أعربها سيبويه على أنها خبر لمبتدأ محذوف، ومخالفته لسيبويه لم تكن وقفاً على الإعراب في هذا البيت، بل خالفه عندما أجاز أن توصف المعارف بالنكرات إذا كان الوصف بها خاصاً بالموصوف، وسيبويه يرى بأن المعرفة لا توصف إلا

(١) ارتشاف الضرب: ١٩٠٧/٤.
(٢) انظرالكتاب: ٤٢١/١-٤٢٢.
(٣)انظر ارتشاف الضرب١٩٠٩/٤
(٤) جزء من بيت للنابغة يمدح الملك النعمان، وتكملته:
فبتُّ كأنّي ساورتني ضئيلةٌ من الرقش في أنيابها السمُّ ناقعُ
ديوان النابغة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ٧٦.

بمعرفة كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة[١]، وإلى مثل ذلك ذهب جمهور النحاة، ونحن نقول أنه لا تنعت المعرفة إلا بالمعرفة، ولا النكرة إلا بالنكرة إذا توافقا في الإعراب، ويجوز نعت المعرفة بأل الجنسية بالنكرة المختصة أو بما يقوم مقامها وهو الجملة.و(ناقع) في البيت السابق مرفوعة على أنها خبر، ويمكن أن تنصب على أنها حال ' ويجوز الرفع على الصفة لجهة أن اللام للجنس فهو بحكم النكرة لقرب مسافته منها.

٣- الخبر بعد (لولا) و(لوما):

(لولا) تأتي على أربعة أوجه، أن تدخل على جملتين اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى، نحو: لولا زيد لأكرمتك، أي: لولا زيد موجود[٢]، والثاني: أن تكون للتخصيص والعرض فتختص بالمضارع[٣]، والثالث: أن تكون للتوبيخ والتنديم وتختص بالماضي[٤]، والرابع: أن تكون للاستفهام، والمعني في مسألتنا هو الوجه الأول.

و(لوما) بمنزلة (لولا) كما قال صاحب المغني[٥]، ومن ذهب إلى أن المرفوع بعد (لولا)، و(لوما) للامتناع مبتدأ[٦] اختلفوا في خبر ذلك المبتدأ،

(١) انظر: الكتاب ٢٢٠/١(الطبعة الأميرية١٣١٦)
(٢) مغني اللبيب: ٣٠٣/١.
(٣)انظر المصدر السابق: ٣٠٣/١.
(٤)انظر المصدر السابق: ٣٠٤/١.
(٥) انظرالمصدر السابق: ٣٠٥/١.
(٦) شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥١/١، تحقيق صاحب أبو جناح، العراق، ١٩٨٢م.

قال الجمهور، ومنهم سيبويه: الخبر محذوف وجوباً، ولا يكون إلا كوناً مطلقاً، فإذا قلت: لولا زيد لكان كذا وكذا، فالتقدير: لولا زيد موجود(١).

وقال صاحب المغني : "زعم ابن الطراوة أن جواب لولا أبداً هو خبر المبتدأ"(٢)، ويُردُّ عليه أنه لا يوجد رابط يربط بينهما، والخبر إن كان جملة فلا بد من رابط يربطه بالمبتدأ، فأين الرابط في جواب (لولا)؟ ، وحذف الخبر بعد (لولا) وجوباً أصفى مذاهب النحو وأحقها بالقبول، لمسايرته الأصول اللغوية العامة كما يقول عباس حسن(٣).

٤- اجتماع معرفتين بعد (كان):

إذا اجتمع بعد (كان) معرفتان، فالمتكلم بالخيار في جعل أيهما شاء الاسم، والآخر الخبر، وهذا ظاهر كلام سيبويه(٤)، وقد تأول ذلك الشرّاح، وقالوا: إذا اجتمعت معرفتان، فإن كانت إحداهما قائمة مقام الأخرى ومُشبَّهة به، فالخبر ما تريد إثباته نحو: "كانت عقوبتُك عزلتك، وكان زيدٌ زهيراً، فالعزلة ثابتة، لا العقوبة، والتشبيه بزهير ثابت، ولو قلت: كانت عزلتك عقوبتك؛ فهو معاقب لا معزول، ولو قلت: كان زهيرٌ زيداً، ثبت التشبيه لزهير بزيد، وإن كانت المعرفة هي الأخرى بنفسها، والمخاطب يعرفهما، والنسبة مجهولة، جعلت أيهما شئت الاسم، والآخر الخبر، نحو: كان زيدٌ

(١) ارتشاف الضرب: ١٠٨٩/٣.
(٢) المغني: ٣٠٢/١.
(٣) انظر: النحو الوافي: ٥١٩/١.
(٤) الكتاب: ٤٩/١-٥٠.

أخا عمرو، وكان أخو عمرو زيداً، ومعرفته إياهما الواحد بالعيان، والآخر بالسماع"[١]. ويرى ابن عصفور[٢] أن ذلك يكون إذا استويا في رتبة التعريف، إلاّ إن كان أحدهما (أن)، المصدرية أو (أنّ) المصدرية، فالاختيار: جعلهما الاسم، والآخر الخبر، ولذلك قرأ أكثر القراء: (فما كان جوابه قومه إلاّ أن قالوا)[٣]، بنصب جواب[٤].

وزعم ابن الطراوة أنه لا يجوز ذلك في نحو: "فما كان جواب قومه، إلا أن يكون الخبر (جواب قومه) ؛ لأنه يلي الناقصة فهو في خبر النفي، وإنما يُنفى ويُوجب الخبر، وأما الاسم فلا يُوجِب ولا يُنفى، ولكن يُوجَبُ له، ويُنْفَى عنه. [٥]

ويبدو أن ابن الطراوة – في مثل هذه المسألة – يجزم بمجيء الاسم الصريح (جواب) خبراً، والمصدر المؤول بعده بموضع الاسم ... ويذهب في تحديد الاسم والخبر المعرفتين بعد (كان) مذهباً آخر، فهو يرى بأن الذي لا تريد إثباته منهما، تجعله الاسم، والذي تريد إثباته تجعله الخبر كقول الشاعر:

فكان مُضِلِّي مَنْ هُديتُ بُرشده فللّه مُغوٍ عَاد بالرُّشد آمِرا[٦]

(١) ارتشاف الضرب: ١١٧٥/٣.
(٢) شرح الجمل لابن عصفور: ٤٠٢/١.
(٣) سورة النمل، الآية: ٥٦.
(٤) البحر المحيط: ١٤٨/٧، الكتاب: ١٥٥/٣.
(٥) انظرارتشاف الضرب: ١١٧٥/٣-١١٧٦.
(٦) البيت منسوب لسواد بن قارب في الدرر اللوامع: ٨٢/١، ومعجم شواهد العربية: ١٤١/١، وبلا نسبة في الهمع: ١١٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٠٠/١.

٥- خبر (لا) النافية للجنس إن كان غير معلوم:

ذهب سيبويه إلى أن خبر (لا) النافية للجنس إن كان غير معلوم، فلا بد من ذكره[١]، ومن ذلك قول الشاعر:

وردّ جازُرهم حَرْفاً مُصرّمةً ولا كريمَ من الوِلدان مَصبُوحُ[٢]

فـ (مصبوح) في البيت السابق خبر عند سيبويه[٣]. فـ (لا) وما عملت فيه في موضع اسم مبتدأ.

وزعم ابن الطراوة أنه يمكن أن يكون صفة لاسم (لا) محمولا على الموضع، والخبر محذوف أي في الوجود[٤]، والحق مع سيبويه، فمذهبه مذهب النحاة نحو: لا أحدَ أغيرُ من الله، ذكر الخبر(أغيرُ) لعدم وجود ما يدل عليه وكل ذلك إذا كان الخبر غير معلوم ولم يدل عليه دليل ، أما إن دلّ عليه دليل فالحذف جائز نحو: هل من رجل قائمٌ الجواب : لا رجلَ بحذف الخبر وهو قائم.

٦- (لات) :

هي حرف لنفي معنى الخبر في الزمن الحالي عند الإطلاق وهي من الحروف المشبهة بـ(ليس) في المعنى والعمل.

---

(١) الكتاب: ٢/٢٩٩-٣٠٠.

(٢) البيت منسوب لحاتم الطائي في شفاء العليل: ١/٣٨١، شرح التسهيل: ٢/٥٧، الأشموني: ٢/١٧، ابن يعيش: ١/١٠٥، وبلا نسبة في المقتضب: ٤/٣٧٠، ٤١٣. وقد نسب إلى النبيتي في الشعر والشعراء: ١/١٦٨.

(٣) الكتاب: ٢/٢٩٩-٣٠٠.

(٤) ارتشاف الضرب: ٣/١٢٩٩.

اختلف النحاة اختلافاً طويلاً في (لات)، فالجمهور على أنها مؤلفة من (لا) زيدت عليها التاء كما زيدت في ثمّ، فقالوا: ثمّت فهي للتأنيث[١]، وذهب بعضهم إلى أن أصلها (ليس) أبدلت سينها تاء[٢]، وبالغ بعضهم إذ عدّها فعلاً ماضياً بمعنى نقص، نُفي بها كما نُفي بليس، ومن هؤلاء الخشني[٣]، وذهب سيبويه إلى أنها من تركيب الحرف مع الحرف[٤]، وذهب ابن الطراوة إلى أن التاء ليست للتأنيث، وإنما هي زائدة على الحين[٥]، أي: زائدة في أول الحين، وتابع في ذلك أبا عبيدة الذي ذكر بأنه قد وجدها في مصحف عثمان رضي الله عنه مختلطة بحين في الخط[٦].

ورأي ابن الطراوة وأبي عبيدة بعيد، ولا دليل في خط المصحف الإمام، فكم في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس وقواعد الإملاء، والعرب الأوائل نطقوا بكلتا الكلمتين (لا، لات) كل واحدة مستقلة عن الأخرى ، ولم يذكروا أن إحداهما أصل للأخرى.

والرأي الأقرب للصواب نسبياً هو رأي الجمهور، ويشهد لرأيهم أنه يوقف عليها بالتاء والهاء. وأنها رسمت منفصلة عن الحين، أما الذين قالوا: إنها فعل ماض فإن التاء قد تُكسر على أصل حركة التقاء الساكنين، ولو كانت

(١) ارتشاف الضرب: ١٢١٠/٣.
(٢) التصريح: ٢٠٠/١، وهو رأي ابن أبي الربيع.قلت: إذا أبدلت سينها تاء تصير(ليت) وليست (لات).
(٣) انظر: المغني لابن هشام: ٢٨٣/١، وقال صاحب الارتشاف ذكر ذلك عند شرحه لكتاب سيبويه.
(٤) الكتاب: ٣٧٥/٢.وارتشاف الضرب ١٢١٠/٣
(٥) انظر: المغني: ٢٨٥/١.
(٦) المصدر السابق: ٢٨٢/١.

فعلاً ماضياً لم يكن للكسر وجه، فالفعل لا يكسر، مع أني أرى الاقتصار على أن (لاتَ)، كلمة واحدة مبنية على الفتح؛ لأن التاء فيها مفتوحة وتاء التأنيث تكون ساكنة.

٧- دلالة المضارع الزمانية:

يرى سيبويه أن دلالة الفعل المضارع الزمانية تكون للحال، وتكون للاستقبال(١)، وهو رأي الجمهور، وقد اختلفوا في تفصيل ذلك، فقيل: إذا أريد به الحال فهو: "بحق الأصلية، وإذا أريد به الاستقبال فهو بحق الفرعية"(٢)، أي: أن أصل المضارع للحال، ويدل على المستقبل دلالة فرعية.

وزعم ابن الطراوة بأنه مختص بالحال فقط(٣)، فكأنّه أراد أن يقول في الفعل ذهب مثلاً: ذهب فيه دليل على ذهاب بعد وجود، وسيذهب دليل على ذهاب سيأتي وهو الآن في العدم، ويذهب دليل على ذهاب في الحال، فالحال بهذا لا يكون مستقبلاً، والمستقبل لا يكون حالاً.

ونقول بقول الزمخشري(٤): يترجح الحال مع التجريد من القرائن المخلصة للاستقبال كالسين وسوف وغيرها، ويكون للاستقبال مع دخول تلك القرائن، وقريباً من هذا ذهب ابن مالك(٥)، ولكن قوله في هذا الموطن يناقض قوله

(١) الكتاب: ١٦/١.
(٢) ارتشاف الضرب: ٢٠٢٩/٤.
(٣) انظر: همع الهوامع: ٧/١.
(٤) المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري٣٢١/١ و ٤٣٥/١تحقيق علي أبوملحم ط١، ١٩٩٣م.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، ١٩٩٠م، ١٠٤/١.

في موطن آخر عندما رجح رأي سيبويه[١]، ونصّ على أنه مشترك بين الحال والاستقبال.

وعلى كل فالمضارع يصلح للحال والاستقبال والزمن المستمر إذا لم توجد قرينة تقيده بأحدهما وتقصره عليه، وحين يصلح للحال والاستقبال يكون اعتباره للحال أرجح كما قال الزمخشري؛ وذلك لأن الزمن الماضي له صيغة فعلية خاصة تدل عليه، هي (الفعل الماضي)، وللمستقبل صيغة فعلية خاصة تدل عليه هي (فعل الأمر)، وليس للحال صيغة فعلية خاصة، لذا كانت دلالة المضارع على الحال أرجح عند تجرده من القرائن التي تصرفه للاستقبال، وليس هذا نهاية الأمر، بل قد يصرف المضارع ببعض القرائن إلى الزمن الماضي كدخول (لم) وكذا(لما) عليه.

٨- المفعول المطلق:

ورد في نتائج الفكر أن السهيلي سأل شيخه ابن الطراوة عن العامل في المفعول المطلق، فقال: "وقد سألته عن العامل في المصدر [أي: المفعول المطلق]، إذا كان توكيداً للفعل، والتوكيد لا يعمل فيه المؤكَّد إذ هُو هُو في المعنى، فما العامل فيه؟ فسكت قليلاً ثم قال: ما سألني عنه أحد قبلك! فأرى أن العامل فيه ما كان يعمل في الفعل قبله لو كان اسماً، لأنه لو كان اسماً كان منصوباً بفعلت المتضمنة فيه"[٢].

---

(١) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار المدني، ١٩٨٤م، ١٢/٢.

(٢) انظر: نتائج الفكر والنحو للسهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، مكة المكرمة، ١٩٨٤م، ص٨٧.

وهذا الرأي يخالف ما ذهب إليه سيبويه الذي جعل المصدر المؤكّد منصوباً بفعل هو التوكيد على الحقيقة، واختزل ذلك الفعل وسد المصدر الذي هو معموله مسده كما سدت (إيَّاك) ورويداً مسد العامل فيهما، فصار التقدير: ضربت ضربت ضرباً، فضربت الثانية هي التوكيد على الحقيقة، وقد سد ضرباً مسدها، وهو معمولها، وإنما قدر عملها فيه على أنه مفعول مطلق لا توكيد[١]. والذي نراه أن ناصبه قد يكون مصدراً آخر من لفظه ومعناه معاً، أو من معناه فقط، أو يكون فعلاً تاماً متصرفاً يكون من مادته ومعناه معاً، أو من معناه فقط، أو وصفاً متصرفاً يعمل عمل فعله إلا اسم التفصيل، فإنه لا ينصب المفعول المطلق بغير خلاف فيما نعلم.

٩- أفعال المدح والذم:

في قولنا: "نعم رجلاً زيد"، ذهب سيبويه[٢] ومعظم البصريين إلى أن في (نعم) ضميراً مستكناً هو فاعل (نعم)، ورجلاً تمييز لذلك الضمير".

ويرى ابن الطراوة أنه لا إضمار في الفعل، وأن الفاعل محذوف[٣].

ورأي سيبويه أقرب إلى الصواب، فالتقدير أولى من الحذف، وهذا مذهب الجمهور، ومعلوم أن التمييز يفسر إبهاماً ما، فما الإبهام الذي يفسره إن لم يكن ضميراً مستكناً يفسر هذا التمييز ما فيه من غموض وإبهام ؟؛ لأنه لم يسبق له مرجع، وهذا من المواضع التي يعود فيها الضمير في النحو على متأخر لفظاً ورتبة لحكمة بلاغية.

---

(١) أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، د. محمد إبراهيم البنا، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، ١٩٨٠م، ص٧٧.

(٢) الكتاب: ٢/١٧٧-١٧٨.

(٣) ارتشاف الضرب: ٤/٢٠٤٨.

١٠- الاسم المنصوب بعد الاستفهام:

يرى سيبويه أن الاسم المنصوب بعد همزة الاستفهام يكون منصوباً إن كان الاستفهام عن الفعل، ويكون مرفوعاً إن كان الاستفهام عن الاسم، وقد جعل هذا الحكم مختصاً بالهمزة فقط دون غيرها من أدوات الاستفهام(١).

وذهب ابن الطراوة(٢) إلى تعميم هذا التفصيل مع كل أدوات الاستفهام، نحو: أزيداً ضربته؟، وأيُّهم زيداً ضربته؟، ومن أمة الله ضربتها؟. ورأي ابن الطراوة أقرب للصواب، فما الذي يمنع تعميم ذلك؟ وهذا ما ذهب إليه الأخفش تحديدا في معاني القرآن(٣).

١١- رُبَّ:

رُبّ حرف جر خلافاً للكوفيين(٤)، ويرى ابن الطراوة(٥) أنها اسم، وهي هكذا عند الكوفيين(٦)، وهي حرف جرٍّ عند أهل البصرة، ومنهم سيبويه ومذهبهم الأقرب للصواب ، لأنها لا تقبل علامات الأسماء، ولا تقبل علامات الأفعال، كما أنها لا تدلّ على معنى في ذاتها، بل جاءت لمعنى

(١) ينظر الكتاب: ١٣٢/١.
(٢) ينظر رأي ابن الطراوة في ارتشاف الضرب٢١٣٤/٤وشرح الجمل لابن عصفور ٦٢١/١.٦٢٢
(٣) معاني القرآن للأخفش، تحقيق د. هدى محمود قراعة ، القاهرة ،١٩٩٠م،٣٦٨/١
(٤) المغني لابن هشام : ١٥٤/١
(٥) ارتشاف الضرب: ١٧٣٨/٤.
(٦) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، لعبد اللطيف الزبيدي ، تحقيق د/ طارق الجنابي. عالم الكتب مكتبة النهضة العربية،بيروت ، ١٩٨٧م.ص١٤٤

في غيرها، وهذا هو حدُّ الحرف، وحدها أنها حرف جرٍّ شبيه بالزائد له الصدارة في جملته.

١٢- منع وصف أفعل من الصرف:

قال سيبويه في الكتاب: في باب أفعل " أعلم أن الفعل إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنها أشبهت الأفعال نحو: أذهبُ، وأعلم، قلت: فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة؟ فقال: لأنّ الصفات أقرب إلى الأفعال ...وذلك نحو: أخضر، وأحمر، وأسود"(١).

وقال صاحب الارتشاف " زعم ابن الطراوة أن (أحمر) منعه من الصرف كون التنوين معدوماً في أصله، إذ كان وصفاً لا ينوّن فرقاً بين ما يعمل من الصفات وما لا يعمل"(٢) أي أن التنوين معدوم في أصل الكلمة فمتى ماوصف بها فلا تنون عنده ".

ولم يكن الخلاف بينهما محصوراً في علّة المنع، وإنما تجاوز لبعض التفصيلات، فيرى سيبويه في (أجدل وأخيل وأفعى)، أسماء وليست صفات، فقال: "هذا باب ما كان من أفعل صفة في بعض اللغات واسماً في أكثر الكلام، وذلك أجدل وأخيل وأفعى. فأجود ذلك أن يكون هذا النحو اسماً وقد جعله بعضهم صفة"(٣).

بينما يذهب ابن الطراوة(٤) إلى أن أدهم وأسود وأخيل صفات فمنعها من الصرف.

---

(١) الكتاب: ١٩٣/٣.
(٢) ارتشاف الضرب: ٨٥٩/٢.
(٣) الكتاب: ٢٠٠/٣
(٤) ارتشاف الضرب: ٨٦١/٢.

والأجود أن تعتبر هذه الكلمات صفات فتمنع من الصرف؛ لأنه يلحظ فيها معنى الصفة، فيلحظ في أجدل معنى الشدة، وفي أخيل معنى التخيّل، وفي أفعى معنى الخبث.

١٣- رفع الاسمين بعد (كان):

معلوم أن (كان وأخواتها) عملها رفع المبتدأ ليكون اسماً لها، ونصب الخبر ليكون خبراً لها لا خلاف في ذلك، ولكن الخلاف وقع فيما إذا جاء بعد (كان) اسمان مرفوعان أجاز الجمهور[١] رفع الاسمين بعد (كان) على أن اسم كان هو ضمير الشأن المستكن فيها، وهو ظاهر مذهب سيبويه، واستدلوا بقول العجير السلولي:

إذا مِتّ كان النّاسُ صِنْفانِ شامتٌ

وآخرُ مُثنٌ بالذي كنتُ أصْنَعُ[٢]

فاسم كان في البيت هو ضمير الشأن المحذوف، والناس صنفان مبتدأ وخبر، والجملة في محل نصب خبر (كان).

ويرى ابن الطراوة[٣] أن (كان) ملغاة، ولا عمل لها في مثل هذا التركيب.

ونرى أن رأي الجمهور هو الصواب، فالتقدير أولى من الإلغاء كما ذكرنا من قبل، مع أن البيت يروى (كان الناس صنفين ، ونصفين) [٤]، فعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت، فالناس: اسم كان، و(صنفين أو نصفين): خبرها.

---

(١) الهمع: ٣٥٣/١، الأشموني: ٣٣٣/١.

(٢) الكتاب: ٧١/١، شرح أبيات سيبويه للنحاس، تحقيق وهبة متولي عمر، القاهرة، ١٩٨٥م، ارتشاف الضرب: ٩٥١/٢.

(٣) الهمع: ٢٢٦/١، ارتشاف الضرب: ٩٥١/٢.

(٤) انظر خزانة الأدب للبغدادي تحقيق محمد نبيل، بيروت ٧٦/١٩٩٨٩،والأغاني

ثانياً: الصرف:

١٤- تصغير (ذوائب) اسم رجل:

يرى سيبويه أن تصغير (ذوائب) اسم رجل، يكون برد الهمزة إلى أصلها، فتقول: ذُؤيئب[١].

ويرى ابن الطراوة أن الهمزة لا ترد بل تقول: ذُويئب[٢].

والصواب ما ذهب إليه سيبويه، وهو رأي الجمهور، وقد فصّل ذلك الرضي بقوله: "وكذا اتفقوا على أنك إذا صغّرت (ذوائب) اسم رجل قلت: ذُؤيئب بهمزتين مكتنفتين للياء، لأن أصل ذوائب ذآئب بهمزتين: إذ هي جمع ذؤابة، فكره اكتناف همزتين للألف التي هي لخفتها كلا فصل، فأبدلوا الأولى شاذاً لزوماً واواً"[٣].

١٥- قلب الواو ياء في الفعل المسمّى به:

إذا سُمي بفعل مضارع معتل الآخر بالواو قبلها ضمة فمذهب الجمهور قلب هذه الواو إلى ياء، وقلب الضمة إلى كسرة لمناسبة الياء، وذهب ابن الطراوة[٤] إلى أنك إذا سميت بـ (يغزُو)، لم تقلب الواو ياء، ولا الضمة كسرة،

للأصفهاني دار الفكر بيروت ، تحقيق سمير جابر ٧٧/١٣ .

(١) الكتاب: ٤٦١/٣.

(٢) ارتشاف الضرب: ٣٧٢/١.

(٣) شرح الشافية للرضي، تحقيق محمد نور الحسين وآخرون، بيروت، ١٩٨٢م، ٢٦٣/١.

(٤) ارتشاف الضرب: ٨٩٠/٢.

بل تقول: جاءني يغزُو، ورأيت يغزُو، ومررتُ بيغزُو، وهو بذلك مخالف لرأي الجمهور بما فيهم سيبويه.

والصواب ما ذهب إليه الجمهور، إذ لا يوجد اسم معرب في لغة العرب آخره واو قبلها ضمة، وهذا النوع من الأسماء لا تعرفه العرب، ولا لغتهم الأصيلة، ولم يسمع عنهم، إلاّ في بعض الكلمات نقلوها عن غيرهم من الأجانب منها (سمندو :اسم طائر أوحصن)، و(هندو: اسم بلد)، و(قمندو :اسم طائر) ولندرة هذا النوع، أهمله النحاة، فلم يضعوا له اسماً، ولا حكماً"[١].

١٦- النسب إلى فعولة:

مذهب سيبويه في النسب إلى فَعُولة كـ (ركُوبَة، وحَمُولة) حذف الواو مع فتح ما قبل الياء المحذوفة، فتقول: (ركَبيّ) [٢]، وذهب ابن الطراوة إلى أنك تحذف الواو، وتقر ما قبلها على ضمة، فتقول: رَكُبيّ، بضم الكاف[٣].

ويبدو أن الصواب ما ذهب إليه سيبويه، بحذف الواو والتاء، وفتح العين سواء كانت اللام صحيحة كحمولة حَمَلى، وركوبة رَكَبى، أو معتلة كعدوّة عدوى. وقال الرضي شارحاً مذهب "سيبويه يفرق فيها بين المذكر والمؤنث، فيقول في حلوب: حلُوبي، وعُدوّ عدُوي، وفي حلوبة، وعَدُوّة: حَلَبي وعدَوي"[٤]. وسيبويه يقيس ذلك على فعيل وفعيلة، والذي دلّه على ذلك

(١) انظر كتابنا التكملة والتسهيل لشرح ابن عقيل، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠١٠م، ٧٤/١.
(٢) الكتاب: ٣٣٩/٣.
(٣) ارتشاف الضرب: ٦١٤/٢.
(٤) شرح الشافية للرضي: ٢٤/٢.

شـنُوءة فـإنهم قـالوا فيهـا: شَـنَئِيَ، ولـولا هـذا القيـاس لـم يكـن لفـتح العـين المضمومة بعد حذف الواو وجه، وهو قياس مقبول .

وهذا بعض مما أخذه ابن الطراوة على قواعد سيبويه في كتابه (الكتاب) . وهو انتقاء لا استقصاء كما ذكرنا في بداية المبحث.

المبحث الثالث

ما أخذه ابن الطراوة على سيبويه في أسلوب الكتاب

معلوم أن للنحاة عبر العصور لغة ألّفوا بها كتبهم، وهم يتناقلونها جيلاً بعد جيل، لا يخرجون عليها إلاّ نادراً. وهذه اللغة تمتاز بالتعقيد والالتواء؛ وذلك لكونها مشحونة بالدلالات والإشارات البعيدة التي تحتاج إلى جهد وعناء لفهمها.

وكتاب سيبويه، ومع المدح الذي ذكرناه في المبحث الأول، وتقريظ العلماء له، فهو لا يخلو مما طغى على لغة نحاة عصره.

من ذلك قوله في عنوان باب المفعول لأجله: "هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر، فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله لِمَ كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه، فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك: عشرون درهماً"(١).

فانظر لهذا العنوان وطوله، وكم من علامات الترقيم حوى، فهل يعقل أن يكون هذا المقال ترجمة لـ (المفعول لأجله)؟، فيبدو أنه للقاعدة أو الخلاصة أقرب منه للعنوان، ومن صفات العنوان الجيد الإيجاز، ثم انظر إليه مرة أخرى وهو يكتب عن العامل في رفع الخبر، فيقول: "فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء"(٢)، وكان يكفيه أن يقول: رفع الخبر بالمبتدأ، ويبدو أن هذه الدلالات المبهمة والعبارات الملتوية هي التي حملت المتأخرين من النحاة على عمل تلك

(١) الكتاب: ٣٦٧/١.
(٢) الكتاب: ١٢٧/٢.

الشروح المطولة لفك رموز الكتب القديمة ككتاب سيبويه، وحتى تلك الشروح لم تنج من الإبهام، ولم تسلم من جفاف اللغة أيضاً.

ولا يقتصر العيب في لغة الكتب النحوية على الالتواء في الكلام والإبهام في الدلالات، بل يتعداه إلى طريقة بناء الجمل واختيار الكلمات، ولا ننكر أن اللغة العلمية التي تستخدم في إيضاح حقائق العلوم لها خصائص تختلف عن خصائص اللغة الأدبية، التي تعتمد على الخيال وتتوخى الأساليب البلاغية في التعبير، ولكن ذلك لا يعني أن تكون غامضة ملتوية بعيدة عن الفهم والإدراك.

ويبدو لي أن الإبهام والتعمية في لغة النحاة كانا مقصودين لذاتهما، وذلك لترويج بضاعتهم، وقد يكون هذا الادعاء صحيحاً أو غير صحيح، ولكن الصحيح أن الجاحظ روى عن أبي الحسن الأخفش، يقول الجاحظ: "قلت لأبي الحسن الأخفش: أنت أعلم الناس بالنحو، فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها؟ وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها؟ وما بالك تقدم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم؟ قال: أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله، وليست هي من كتب الدين، ولو وضعتها هذا الموضع الذي تدعوني إليه قلّت حاجتهم إليّ فيها، وإنما كانت غايتي المنالة. فأنا أضع بعضها هذا الموضع المفهوم لتدعوهم حلاوتها وما فهموا إلى التماس فهم ما لم يفهموا، وإنما كسبت في هذا التدبير، إذ كنت للتكسب ذهبت"(١).

وفضلاً عن ذلك يبدو أن لغة النحاة هذه قد نشأت من طول ملازمة المصنفات النحوية وإهمال المطالعة في كتب الأدب الجامعة لفنون البلاغة والتعبير، ولم يشحذوا قرائحهم بالرائع من فنون القول العربي شعره ونثره، وقد

(١) الحيوان للجاحظ، تحقيق الدكتور يحيي الشامي، بيروت: ١٩٨٦م، ٥٨/١.

صور ابن خلدون هذه الحالة في مقدمته حيث يقول: "ولذا نجد كثيراً من جهابذة النحو والمهرة في صناعة العربية، المحيطين علماً بهذه القوانين، إذا سُئل في كتابة سطرين إلى أخيه أو ذي مودته، أو شكوى ظلامة، أو قصد من قصوده أخطأ فيها عن الصواب وأكثر من اللحن، ولم يجد تأليف الكلام لذلك، والعبارة عن المقصود على أساليب اللسان العربي"(١).

ويبدو أن ذلك كان ديدن نحاة الشرق والغرب، من تقدم منهم ومن تأخر، لذا لم ير ابن الطراوة فيما ذكرنا مأخذا على سيبويه في أسلوب الكتاب، ولم يهتم كثيراً بطول العبارة، وبإبهام الدلالة وبغموض المراد، ولم يأخذ على سيبويه في أسلوب الكتاب إلا مأخذاً واحداً كما ذكر صاحب نشأة النحو؛ إذ يقول: "وحسبه في أسلوبه أن يتلقف ابن الطراوة غلطة واحدة فيه هي أن سيبويه في الجزء الأول باب "ما تجري عليه صفة ما كان من سببه وصفة ما النفس به ... إلخ" أجاب بكلمة نعم عن استفهام تقريري داخل على النفي مرتين، إذ يقول: قيل له: "ألست تعلم أن الصفة، فإنه لا يجد بداً من أن يقول: نعم، فيقال له أفلست تجعل هذا العمل، فإنه قائل: نعم، والمعروف في (نعم) أنها جواب لما بعد الاستفهام، وهو خلاف المراد، على ما هو واضح"(٢). وسوف نعرض لذلك بالتفصيل في الصفحات اللاحقة.

وهذا المأخذ الذي لحظه ابن الطراوة تولى الرد عليه ابن هشام في مغنيه رداً مطولاً، ونورده لما فيه من إشارات، يقول ابن هشام: "وقال سيبويه: في باب النعت، في مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين: فيقال له ألست

(١) مقدمة ابن خلدون، تحقيق حجر عاجي، دار الهلال، بيروت، ١٩٨٣م، ٣٤٨/٣٤.
(٢) نشأة النحو مرجع سابق: ٧٣.

تقول كذا وكذا؟، فإنه لا يجد بداً من أن يقول نعم، فيقال له: أفلست تفعل كذا؟ فإنه قائل: نعم، فزعم ابن الطراوة أن ذلك لحن.

وقال جماعة من المتقدمين والمتأخرين منهم الشلوبين: إذا كان قبل النفي استفهام فإن كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرد، وإن كان مراداً به التقرير فالأكثر أن يجاب بما يجاب به الإيجاب رعياً لمعناه، ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول أحد، ولا الاستثناء المفرغ، لا يقال: أليس أحد في الدار، ولا أليس في الدار إلاّ زيد، وعلى ذلك قول الأنصار رضي الله تعالى عنهم للنبي – صلى الله عليه وسلم – وقد قال لهم: «ألستم ترون لهم ذلك» – نعم، وقول جحدر:

أليسَ الليلُ يَجمعُ أمَّ عَمْرو وإيّانا فذاك بِنا تَدانـي
نَعَم وأرى الهِلالَ كَمَا تَرَاهُ ويَعْلُوها النَّهَارُ كَمَا عَلانِي

وعلى ذلك جرى كلام سيبويه، والمُخَطِّئ مُخْطئ"[1]. انتهى كلام صاحب المغني.

ونحن نقول لا خلاف بين علماء العربية على أن "نعم" حرف من حروف الجواب، ومعناها "العدة والتصديق"[2]، فتكون عدة إذا كان ما قبلها طلباً، كقولك "نعم" في جواب من قال لك: اضرب زيداً. أو لا تضرب زيداً، وغير ذلك من أنواع الطلب، وتكون تصديقاً[3] إذا كان ما قبلها خبراً، كقولك "نعم" في جواب من قال لك: قام زيد. أو، لم يقم زيد، أو نحو ذلك من الأخبار،

(١) مغني اللبيب لابن هشام، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠١٠م، ٣٩٩-٤٠٠.
(٢) شذرات من النحو واللغة، د. حنا جميل مراد، مؤسسة حمادة، إربد، ٢٠٠٦م، ص٢٨٤.
(٣) مغني اللبيب: ٣٩٨/١.

وتكون إعلاماً[١] إذا جاءت بعد استفهام، كقولك "نعم" في جواب من قال لك: هل ضربت زيداً؟ أو، أتضرب زيداً؟ أو غير ذلك من الاستفهام، وقيل تأتي "نعم" للتوكيد[٢] أو التذكير[٣]، وذلك إذا جاءت في صدر الجملة وبدايتها.

ولا تأتي "نعم" في جواب الاستفهام المنفي، ولهذا قيل عن قوله تعالى: {ألست بربكم قالوا: بلى}[٤]، لا يجوز هنا "نعم" لأنه يصير كفراً، وذلك أنه يؤول إلى معنى: نعم لست بربنا[٥].

ولا يوجد في شواهد العربية شعرا ونثرا إلا شاهدان فقط على استعمال "نعم" في جواب الاستفهام المنفي و ما يخرجها عن المطرد في كلام العرب، والشاهدان هما: حديث نبوي شريف، وبيتان من الشعر.

أما الحديث الشريف فقد رواه أبو عبد القاسم بن سلام في (شرح الغريب)، وهو أن المهاجرين قالوا للرسول الكريم صلى الله عليه وسلم: "إن الأنصار قد آوونا وفعلوا معنا وفعلوا، فقال لهم الرسول: ألستم تعرفون ذلك لهم؟ قالوا: نعم. قال: فإن ذلك، أي إن ذلك شكر لهم[٦]، وقد علق السهيلي على هذا الحديث بقوله: هكذا صحت الرواية بنعم[٧]، والوجه أن يكون الجواب بـ (بلى).

---

(١) مغني اللبيب: ٣٩٨/١.
(٢) مغني اللبيب: ٣٩٨/١.
(٣) الجني الداني للمرادي: ٤٦٩، تحقيق طه محمد الموصل، ١٩٧٦م.
(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٧٢.
(٥) معاني الحروف للرماني، تحقيق عبد الفتاح شلبي، القاهرة، ١٩٧٣م، ص١٧٢، وأمالي السهيلي، ص٤٦، تحقيق محمد إبراهيم البنا، القاهرة، ١٩٦٩م.
(٦) غريب الحديث لابن سلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٣٩٦هـ، تحقيق د. محمد عبد المعيد خان: ٢٧١/٢.
(٧) أمالي السهيلي، ص٤٦.

وأما الشاهد الشعري فقول جحدر بن مالك الحنفي[١]:

أليْسَ الليلُ يجمعُ أمّ عَمْرو

وإيّانا فذاك بِنا تَدانِـي

نعم، وتَرى الهِلالَ كَمَا أَرَاهُ

ويَعْلُوها النَّهارُ كَمَا عَلانِي

فقد جاء الجواب بـ "نعم" والوجه أن يأتي بـ "بلى"، وقد أكّد السهيلي صحة رواية الشاهد[٢]، ولكن هذا البيت في رواية ابن قتيبة في معجم الشعراء منسوبا للمعلوط بصيغة:

بَلَى وتَرى الهلالَ كمَا أَرَاه[٣]

وعلى هذه الرواية، فلا خروج على المطرد من كلام العرب في استعمال هذا الحرف.

وقد حاول السهيلي بهذين الشاهدين الانتصار لسيبويه على غير عادته، وكذا فعل ابن هشام، فقد أجاز السهيلي أن تقع "نعم" موقع "بلى" فقال: "لا يمنع أن يجاب بـ "نعم" بعد الاستفهام من النفي، ولا تريد تصديق النفي ولكن تحقيق الإيجاب الذي في نفس المتكلم، لأن المتكلم إذا قال لمن رآه يشرب الخمر منكراً عليه: أليست الخمر حراماً؟ لم يستفهمه في الحقيقة، وإنما أراد تقريره أو توبيخه، وفهم مراده في ذلك .. فلما فهم مراده وأنه يعتقد التحريم،

(١) خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي، نشرة مصورة عن طبعة بولاق: ٤/٤٨٠.
(٢) أمالي السيلي: ٤٥.
(٣) معجم الشعراء للمرزباني: ١/٤٤٣، تحقيق عبد الستار فراج، القاهرة: ١٩٦٠م.

جاز أن يجاب بـ "نعم" تصديقاً لمعتقده دون التفات إلى لفظ المعنى لأنه ليس بناف في الحقيقة"[١].

ومع ذلك نجد السهيلي يعترف في موضع آخر أن الجواب بـ "نعم" في الاستفهام المنفي ليس بجيد، وأن أكثر العرب على غير هذا"[٢].

ولذا نرى أن اعتراض ابن الطراوة على سيبويه في محله، وقد وافق أبو حيان الأندلسي ابن الطراوة فيما ذهب إليه فقال: وهو كما قال في أكثر ما يوجد من كلام النحاة، وهو لا شك أكثر في الاستعمال[٣].

وهذا ما نذهب إليه في أن حروف الجواب ينبغي أن يكون استعمالها موافقاً للأشيع والأعم من كلام العرب، ولا نعول على الشاذ مخافة الفوضى والخلاف.

ونرى أن تخطئة ابن الطراوة لسيبويه في محلها مهما دافع عنها المدافعون، طالما أنها تخالف المطّرد من كلام العرب، ولا تستند إلاّ إلى حديث وبيت من الشعر، أما الحديث فلم أجده في كافة مصنفات الحديث التي اطلعت عليها إلاّ في كتاب الفائق[٤] في غريب الحديث للزمخشري، وهو كتاب من كتب شروح الحديث والإجابة فيه "بلى"، أما الإجابة بـ "نعم" فلم ترد أيضاً إلاّ في كتاب غريب الحديث لابن سلام[٥]، ويبدو أنها من سهو الرواة، وطالما أن للحديث رواية أخرى بـ "بلى" على المطرد من لسان

(١) أمالي السهيلي، ص٤٥.
(٢) المصدر السابق، ص٤٥.
(٣) خزانة الأدب: ٤/٤٥.
(٤) الفائق في شرح غريب الحديث للزمخشري، دار المعرفة، لبنان، ط٢، تحقيق علي البجاوي ومحمد الفضل إبراهيم: ١/٦٢.
(٥) غريب الحديث لابن سلام، مرجع سابق: ٢/٢٧١.

العرب، والحديث من الغريب فقد وهن الاحتجاج به ، وكذا بيت الشعر فقد رُوي في معجم الشعراء برواية (بلى)، وبذا يكون الشاهدان واهنين والانصراف عنهما أولى وأحق.

الخاتمة :

وخلاصة القول أن سيبويه إمام النحاة . كغيره من العلماء الرواد في كل مجال . تعرض لهجمة شديدة من الأوائل والأواخر في منهجه ودرسه النحوي واللغوي، و كل النقد الذي وجه لسيبويه في كتابه كان في الأيام الأولى لظهور الكتاب في المشرق العربي، وكل نقد وجه لكتاب سيبويه وجد حظه من التفنيد ممن عاصر هؤلاء الناقدين، أو جاء بعدهم ، وقصة نقد المبرد ورد ابن ولاد مثال على ذلك، ثم حصل للمغاربة وأهل الأندلس في أول عهدهم بالكتاب ما حصل لأهل المشرق ، فأبدوا حوله بعض الملاحظات العلمية ومن هؤلاء ابن الطراوة ، والذي كان نقده مميزاً ، تناول التقعيد والأسلوب، وقد حاولنا تتبع نقده للكتاب في صفحات هذا البحث وخرجنا بالنتائج المفردة الآتية:

١- عظُم شأن كتاب سيبويه حتى صار علماً بالغلبة، فقد كان بحق أعجوبة الدهر الخالدة، قرَّظه العلماء المحدثون والقدامى.

٢- يلاحظ قلة عدد تلاميذ سيبويه مقارنة بشيوخه؛ وذلك لكونه مات مبكراً، فعوِّض ذلك بأن أصبح كتابه حلقة علم متحركة تحلَّق حولها مئات التلاميذ.

٣- لم يسلم كتاب سيبويه كغيره من الكتب العلمية من النقد والملاحظات والاستدراكات قديماً وحديثاً، وقد رُدَّ على جلّ تلك الملاحظات.

٤- من العجب أن يكون المبرد زعيم المدرسة البصرية في طبقتها السابعة أكثر الناس نقدا لكتاب سيبويه زعيم المدرسة البصرية بلا منازع.

٥- كان النقد موجّهاً لتقعيد الكتاب، ولم ينقد أسلوبه إلاّ من ابن الطراوة، وفي موضع واحد أجاب فيه بـ "نعم" في الاستفهام المسبوق بالنفي وكان الحق مع ابن الطراوة في ذلك.

٦- لم يُؤخذ على أسلوب الكتاب طول العناوين، ولا إبهام الدلالة، ولا غموض المراد من قبل النقدة وفيهم ابن الطراوة، ويبدو أن ذلك كان ديدن الكتابة في تلك المرحلة، فلا غرابة في ذلك شرقاً وغرباً.

٧- آراء ابن الطراوة التي انفرد بها كثيرة وقد خالف في معظمها جمهور النحاة. وقد تميزت آراؤه تلك بالجدة والجرأة.

٨- معظم آثار ابن الطراوة ذهبت فيما ذهب من تراث العربية بما في ذلك كتابه الناقد لكتاب سيبويه(المقدمات إلى كتاب سيبويه).

٩- المسائل النحوية والصرفية التي خالف فيها ابن الطراوة سيبويه كان الحق مع سيبويه في جُلِّها، كما كان لابن الطراوة رأيه المعتبر المشفوع بالدليل والتعليل، وكان على صواب في بعضها.

١٠- لم يخالف ابن الطراوة سيبويه، ولم ينتقد كتابه خاصة، وإنما كانت سهام نقده تنوش المذهب البصري بعامة.

١١- من خلال البحث تعرفنا على علم ابن الطراوة الواسع في النحو والتصريف، والذي انتشر عن طريق تلاميذه من بعده، وبخاصة السهيلي.

١٢- ابن الطراوة كان يثق بنفسه ، وكان يلمس فيها المكنة على المناقشة والنظر، وكان يأبى التقليد ويحرص على حرية التفكير.

١٣- شيوع الحرية الفكرية في فترة أولئك الرجال بحيث يتسنى لكل عالم ضليع في اختصاصه أن يدلي بدلوه ويلقي برأيه دون خوف أو وجل.

المراجع

١- أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، د. محمد إبراهيم البنا، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، ١٩٨٠م.
٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.
٣- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف الزبيدي، تحقيق د/ طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت ،١٩٨٧م.
٤- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ،دار الفكر بيروت، تحقيق سمير جابر،
٥- أمالي السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، القاهرة، ١٩٦٩م.
٦- البحث الغوي عند العرب، د/ أحمد مختار عمر ، القاهرة ، دار الكتب٢٠١٠م
٧- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، مكتبة النصر الحديثة بالرياض، السعودية، بدون تاريخ.
٨- بغية الوعاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م.
٩- بغية الوعاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة عيسى الحلبي.

١٠- التكملة والتسهيل لشرح ابن عقيل، د. عبد الفتاح فرح ضو، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠١٠م.
١١- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق طه محسن، الموصل، ١٩٧٦م.
١٢- الحيوان، للجاحظ، تحقيق د. يحيى الشامي، بيروت، ١٩٨٦م.
١٣- خزانة الأدب، للبغدادي، ت محمد نبيل١٩٩٨م بيروت، و نشرة مصورة عن طبعة بولاق، ٤/٤٨٠.
١٤- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهلال للطباعة والنشر، بدون.
١٥- ديوان النابغة، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
١٦- سيبويه حياته وكتابه، د. أحمد أحمد البدوي، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٦٠م.
١٧- شذرات من النحو واللغة والتراجم، د. حنا جميل مراد، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، إربد، ٢٠٠٦م.
١٨- شرح أبيات سيبويه للنحاس، تحقيق د. وهبة متولي عمر سالمة، القاهرة، ١٩٨٥م.
١٩- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، ١٩٩٠م.
٢٠- شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح، العراق، ١٩٨٢م.

٢١- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرون، بيروت، ١٩٨٢م.
٢٢- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي، تحقيق د. الشريف الحسيني، مكة المكرمة، ١٩٨٦م.
٢٣- الفهرست، لابن خير، طبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، بدون.
٢٤- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣م، وطبعة بولاق، ١٣١٦هـ.
٢٥- الكتاب، لسيبويه، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م.
٢٦- كشف الظنون، لحاجي خليفة، طبعة استانبول، بدون تاريخ.
٢٧- المدارس النحوية، لشوقي ضيف، مطابع دار المعارف بمصر.
٢٨- مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة النهضة، مصر.
٢٩- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار المدني، ١٩٨٤م.
٣٠- معاني الحروف، للرماني، تحقيق عبد الفتاح شلبي، القاهرة، ١٩٧٣م.
٣١- معاني القرآن للأخفش، تحقيق د. هدى محمود قراعة، القاهرة، ١٩٩٠م.

٣٢- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، دار المأمون، بيروت، لبنان.
٣٣- معجم الشعر، للمرزباني، تحقيق عبد الفتاح فراج، القاهرة، ١٩٦٠م.
٣٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٣١هـ.
٣٥- مفاتح الغيب، (تفسير الرازي)، المطبعة البهية المصرية بالقاهرة، ١٩٣٨هـ.
٣٦- المفصل في صنعة الإعراب لجارالله الزمخشري، تحيق علي أبو ملحم، ط١، ١٩٩٣م.
٣٧- مقدمة ابن خلدون، تحقيق حجر عاصي، دار الهلال، بيروت، ١٩٨٣م.
٣٨- منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم، د. سليمان خاطر، مكتبة الرشد، ٢٠٠٨م.
٣٩- نتائج الفكر للسهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، مكة المكرمة، ١٩٨٤م.
٤٠- النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف بمصر، القاهرة، الطبعة الرابعة.
٤١- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابن الأنباري، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، بغداد.

٤٢- نشأة النحو وتأريخ أشهر النحاة، للشيخ محمد طنطاوي، ترتيب د. حسنين بركات، مكتبة الرشد، ١٤٣٣هـ.
٤٣- همع الهوامع، للسيوطي، القاهرة ١٣٢٧هـ.
٤٤- همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، ١٩٨٠م.